



## التحول الرقمي للعمليات المصرفية وأثره على مؤشر كفاية رأس المال

أ.د. حيدر جواد المرشدي

الباحث حسين صباح مهدي

جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(B\).19570](https://doi.org/10.36322/jksc.176(B).19570)

المستخلص:

يعد القطاع المصرفي أو ما يطلق عليه أيضا قطاع الصناعة المصرفية، من القطاعات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي. إذ يمكن ان يؤدي تطوير كفاءة النظام المصرفي ونوعية خدماته المقدمة الى زيادة معدل النمو الاقتصادي لأي مجتمع، وقد شهد هذا القطاع تطورات تكنولوجية هائلة، كما عرفت الصناعة المصرفية تطبيق نظم ووسائل جديدة مع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات. وتهدف الدراسة الى معرفة الانعكاسات من تطبيق التحول الرقمي للعمليات المصرفية على مؤشر كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة، من خلال تحليل مؤشرات التحول الرقمي بأبعاده (نظام التسوية الأنية RTGS ، المقاصة الالكترونية ACH) ومؤشر كفاية رأس المال، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية المنشورة للعينة والمكونة من (٨) مصارف خاصة وللمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)، واعتمد برنامج (EViews 10) في استخراج نتائج التحليل القياسي، اذ توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين التحول الرقمي للعمليات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال، بالإضافة الى ان المصارف المبحوثة تحتفظ بمقدار اكبر من اللازم ضمن مؤشر كفاية رأس المال فقد بلغ (١٩٤,٦٨٪)، ومن التوصيات التي توصلت اليها الدراسة هي ضرورة زيادة التعاقد مع الشركات التي تتبنى التكنولوجيا الرقمية، لضمان تطوير الخدمات المالية التي تمكن المصارف من الوصول الى النسبة المثلى لمؤشر كفاية رأس المال.





الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، مؤشر كفاية رأس المال، العمليات المصرفية

## The digital transformation of banking operations and its impact on the capital adequacy index

Prof. Dr. Haider Jawad Al-Murshidi

Researcher Hussein Sabah Mahdi

University of Kufa / College of Administration and Economics

Abstract:

The banking sector, or what is also called the banking industry sector, is one of the important sectors affecting economic growth. The development of the efficiency of the banking system and the quality of its services provided can lead to an increase in the economic growth rate of any society, and this sector has witnessed tremendous technological developments, and the banking industry has known the application of new systems and means with the beginning of the transition to the era of knowledge and information. The study aims to know the implications of applying the digital transformation of banking operations on the capital adequacy index in the study sample banks, by analyzing the indicators of digital transformation with its dimensions (RTGS real-time settlement system, electronic clearing ACH) and the capital adequacy index. Data was collected from the published annual reports. For the sample, consisting of (8) private banks and





for the period (2012-2021), and the EVIEWS 10 program was adopted in extracting the results of the standard analysis, as the research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a significant correlation and impact between the digital transformation of banking operations and the adequacy index Capital, in addition to the fact that the surveyed banks maintain a greater amount than necessary within the capital adequacy index, as it amounted to (194.68%), and among the recommendations reached by the study is the need to increase contracting with companies that adopt digital technology, to ensure the development of financial services that enable banks to Reaching the optimal capital adequacy ratio.

Keywords: Digital transformation, capital adequacy ratio. , banking operations.

#### المقدمة

أن التطور الهائل والمتسارع في مجال التكنولوجيا المالية تتجلى آثاره بوضوح على القطاع المصرفي وسير العمل بالمؤسسات المالية، مما يفرض عليها السعي لمواكبة التغيرات المتلاحقة في هذا المجال، حيث بُذلت جهود مضاعفة لتلبية احتياجات العملاء بالكفاءة والفاعلية المطلوبة لتحقيق التحول الرقمي المنشود، وتزامناً مع تفشي جائحة كورونا وتحولها من طارئة صحية إلى تصنيفها كجائحة عالمية، بدأت العديد من المؤسسات المالية والبنوك في الاعتماد بدرجة أكبر على تقديم خدماتها المصرفية بشكل إلكتروني.





## المبحث الاول: منهجية الدراسة

### اولاً: مشكلة البحث

نتيجة للتطورات التي احدثتها الثورات الصناعية في مجال التكنولوجيا في العالم وكذلك ازدياد الحاجة الى ايجاد حلول تلبي حاجات المؤسسات بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة في معالجة وتطوير العمليات المصرفية، ظهرت مشكلة الدراسة والتي تمثلت بالتساؤل الآتي: (هل هنالك تأثير للتحول الرقمي للعمليات المصرفية على مؤشر كفاية رأس المال في المصارف؟)

### ثانياً: أهداف البحث

تسعى الدراسة للتعرف على:

١. المفاهيم الاساسية للتحويل الرقمي للعمليات المصرفية ومفاهيم مؤشر كفاية رأس المال.
٢. التعرف على اهم مؤشرات التحويل الرقمي في القطاع المصرفي العراقي .
٣. تحليل مؤشر كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة.

### ثالثاً: أهمية البحث

تظهر اهمية الدراسة من التحولات التي يشهدها العالم والتي برزت بشكل اكبر خلال الوباء الذي ضرب العالم في الآونة الاخيرة مما دفع المصارف الى استخدام التقنية الرقمية لتقديم الخدمات الى زبائنها ويمكن ابراز اهمية الدراسة في الآتي:

١. مواكبة التطورات والتقدم الحاصل في القطاع المصرفي العالمي.
٢. المنافسة هي الدافع الرئيسي الذي يدفع المصارف للوصول الى الكفاءة، وتتحقق هذه الكفاءة من خلال الاستفادة من المزايا التي تقدمها التكنولوجيا من حيث الكلفة والوقت.
٣. ابراز الفرص المتاحة نتيجة استخدام التكنولوجيا المالية.





## رابعاً: فرضية البحث

ان فرضيات البحث ما هي الا عبارة عن تخمينات او توقعات غير مؤكدة ويمكن اختبارها، والبحث الحالي يتكون من الفرضية الرئيسية الاولى:

١. توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتحويل الرقمي للعمليات المصرفية بأبعاده مع مؤشر كفاية رأس المال ، وتتضمن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين:

- أ- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS ومؤشر كفاية رأس المال.  
ب- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام المقاصة الالكترونية ACH ومؤشر كفاية رأس المال.

## خامساً: منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهجين (الوصفي والتحليلي) في عرض ما يتعلق بمتغيري البحث وذلك من خلال الاستفادة من الدراسات والبحوث والتقارير السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

## سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

**الحدود المكانية:** للإحاطة بمتطلبات الجانب التطبيقي للدراسة اختير (٨) مصارف خاصة وهي (مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف اشور، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف المنصور) مصارف لتلبية ذلك.

**الحدود الزمانية:** اختيرت السلسلة الزمنية (٢٠١٢-٢٠٢١)

## المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

اولاً: مفهوم التحويل الرقمي للعمليات المصرفية

التحويل في اللغة اسم ومصدر من الفعل (تَحَوَّلَ) /تحول الى/، أي انها تغيرت من حال الى حال (قاموس المعاني الجامع، ٢٠٢٠)، اذ وضع العديد من الكتاب والباحثين في مجال التحويل الرقمي العديد من المفاهيم





للتحول الرقمي للعمليات المصرفية او الرقمنة المصرفية بأنها (عملية استخدام التكنولوجيا والحاسب الالي والانترنت لإنشاء قيمة اقتصادية تمتاز بالكفاءة العالية والفعالية) (الطيري، ٢٠٢٢: ٢٠٢٥)، فيما عرفه (Hanelt et al, 2015:1314) بأنه (جميع الانماط التي من خلالها يتم جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها).

تواجه البنوك في الوقت الحاضر ضغوطات ومصاعب متزايدة بالاضافة الى القيود الداخلية المفروضة التي ادت الى تغيرات هيكلية في المؤسسات، ومن اجل استمرار نجاح المؤسسة في البيئة الحديثة وضمان ديمومة الارباح في الاجل الطويل تركز البنوك والمؤسسات الاخرى على استخدام الاستراتيجيات التي تمكنها من تقديم خدمات ذات كفاءة وجودة عالية وتكلفة اقل (العنزي، شاهين، ٢٠٢٠: ١٢٩)، فقد عُرف التحول الرقمي للعمليات المصرفية على انه (الاستثمار في المبادرات التي تقدمها التكنولوجيا والتي من خلالها يتم تغيير كيفية عمل الشركة بما في ذلك عملياتها الداخلية وتعاملاتها مع العملاء) (Neil Perkin & Peter Abraham, 2017: 51).

#### ثانياً: العمليات المصرفية الالكترونية

#### ✓ نظام التسويات الاجمالية الانية RTGS

تشير نظرية النمو الحديثة الى ان تطوير القطاع المالي يؤثر على النمو في المدى الطويل، يسهل نظام التسويات التجارة ويوسع منها ويقلل من التكاليف على مستخدميها. يقلل نظام التسويات من مخاطر التسوية ويسهل كثيراً من عمليات التداول في العملات الاجنبية. في عام ١٩٨٥ كان نظام التسويات قد ظهر في ثلاث بنوك مركزية فقط وفي نهاية عام ٢٠٠٥ ارتفع العدد الى ٩٠ بنكاً، في معظم البلدان يتم توفير نظام الدفع من قبل البنوك التجارية (Morten, Bart, 2006: 1).

#### ✓ نظام المقاصة الالكترونية ACH





تتشارك المقاصة الالكترونية في المصارف مع المقاصة اليدوية في الفكرة التي يقومون عليها، فما هي الى تسوية حسابات عملاء المصرف المتقابلة بين كل من الدائنين والمدينين، وتعتبر سغافورة من اوائل الدول التي طبقت نظام المقاصة عن طريق صور للشيكات كان ذلك عام ١٩٨٠م الى ان قامت باستخدام شبكات الاتصال في عام ٢٠٠١م ثم انتقل ذلك الى باقي دول العالم، وتعتبر قطر اول دولة عربية استخدمت نظام المقاصة، اما في العراق فقد استخدم لأول مرة عام ٢٠١١. (الطاس، خضور، ٢٠٢١: ١٧). من اهم المزايا التي تقدمها المقاصة الالكترونية هي تقليل عدد الاجتماعات بين ممثلي البنوك بالاضافة الى القضاء على مشكلة تلف وضياع الشيكات (ليندة، ٢٠١٥: ١٩).

### ثالثاً: مؤشر كفاية رأس المال

من المتوقع ان يحتفظ كل مصرف برأس مال يتلاءم مع حجم المخاطر التي يتعرض لها، وهذا يرتبط بمقدار رأس المال المحتفظ به من قبل المصرف، ومن الضروري ان يؤخذ في نظر الاعتبار عند تحديد مقدار رأس المال مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية (توفيق، ٢٠١٧: ٣٥). ويمكن تقييم كفاية رأس المال في المصارف عن طريق استخدام احد النسب التالية:

#### أ- مؤشر نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CRAR)

تشير هذه النسبة الى مدى تحمل رأس مال المصرف للخسائر الناتجة من الاعمال المصرفية، ومدى قدرته على مواجهتها، وارتفاع هذه النسبة يدل على امكانية المصرف العالية في حماية اموال المستثمرين (الموسوي واخرون، ٢٠١٨: ١٧٧). ويحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال الاساسي} + \text{راس المال المساند}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \times 100$$





حيث يشمل رأس المال من المستوى الاساسي(حقوق المساهمين، الاسهم الممتازة الدائمة، الاحتياطات المفصح عنها، ادوات رأس المال المبتكرة)، اما رأس المال المساند يضم) الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات اعادة تقييم الاصول الثابتة والممتلكات طويلة الاجل من سندات حقوق الملكية، ادوات راس المال المختلطة للديون والديون الثانوية.4: 2012, Malhotra, Aspal)).

#### ب- القروض المتعثرة الى رأس المال الاساسي

يمثل هذا المؤشر قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة، ويحس من خلال المعادلة التالية: (Yaaba, Adamu, previos source, 2015: 10)

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{راس المال الاساسي}} \times 100$$

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للدراسة

اولاً: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

#### ١. تحليل مؤشر نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS)

نظام التسوية الاجمالية الآنية هو احد اهم مكونات نظام المدفوعات العراقي، حيث يوفر هذا النظام امكانية معالجة اوامر الدفع مرتفعة القيمة، حيث بدأ العمل الفعلي في هذا النظام داخل العراق في يوم ٢٤/٨/٢٠٠٦، وقد ضم هذا النظام حتى عام ٢٠٢١م (٧٥) مصرفاً بالاضافة الى عدد من المؤسسات منها الهيئة العامة للتقاعد ودائرة رعاية القاصرين، ارتفع عدد التحويلات المالية للدينار العراقي في هذا النظام على مستوى القطاع المصرفي العراقي بنسبة (٤٢,٢٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد التحويلات في عام ٢٠٢١ (٧٢,٩٩٧) اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد التحويلات (٥١,٣٣٧)، اما عدد التحويلات للدولار الامريكي فقد ارتفعت بنسبة (١٥,٤٪) فقد بلغت في عام ٢٠٢١ (٢٦,١١٩) مقابل





(٢٢,٦٣٧) في عام ٢٠٢٠، ويعود سبب الارتفاع هذا الى سيطرة العملة المحلية على التعاملات الداخلية، وكذلك بسبب ارتفاع عدد المصارف المشاركة في النظام(التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢١، ٦٢). اما على مستوى المصارف عينة الدراسة فقد بلغ متوسط مبلغ التحويلات (١,٠٧١,٢٠٠,٢٩٣,٦٤٢) دينار عراقي، وقد سجل مصرف اشور اعلى متوسط حيث بلغ (٢,٦٤٩,٩٣٦,٠٣٦,٢٤٢)، ثم حل مصرف الخليج التجاري ثانياً بمتوسط بلغ (١,٩٩٥,٣٤٣,٥٣٩,٩٧٦)، ثم المصرف الاهلي العراقي ثالثاً بمتوسط (١,٠٨٧,٢٠٧,٠٣٠,٤٥٠)، اما ادنى متوسط فقد سجله مصرف الائتمان العراقي حيث بلغ (١٣٢,٢٩٧,٣٦٥,٩٢٩)، وقد سجل عام ٢٠١٤ اعلى متوسط للمصارف عينة الدراسة حيث بلغ (١,٨٣٠,٢٣٣,٨٩٧,٢٥٠) ويعود سبب هذا الارتفاع الى اختبار النسخة المحدثة من النظام وكذلك تنفيذ انواع التحويلات، بالاضافة الى ذلك فقد تم في هذا العام اكمال الربط بين نظام التسوية الاجمالية والنظام المحاسبي وفي جميع المصارف والمديريات المرتبطة بالبنك المركزي، والجدول (١) يوضح المبالغ التي تمت عن طريق هذا النظام للمصارف عينة الدراسة وللمدة (٢٠١٢-٢٠٢١).





## الجدول (1) نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)

المتوسط	المنصور	الانتمان العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	أشور	الخليج التجاري	الأهلي العراقي	بغداد	الم صار ف السن وات
952,756,134,998	6,512,973,000	65,759,309,000	568,409,868,000	156,384,356,300	2,357,361,920,000	1,722,768,185,686	1,956,442,782,000	788,409,686,000	2012
799,952,449,500	71,928,426,000	22,342,755,000	2,083,857,297,000	57,120,035,000	481,659,907,000	460,108,107,000	1,238,745,772,000	1,983,857,297,000	2013
1,830,233,897,250	748,144,996,000	722,713,347,000	686,151,176,000	1,123,170,381,000	3,029,883,655,000	3,268,937,818,000	2,411,511,542,000	2,651,358,263,000	2014
1,503,609,611,625	842,279,613,000	75,759,309,000	400,596,802,000	230,696,585,000	4,473,771,251,000	2,857,906,566,000	1,308,620,725,000	1,839,246,042,000	2015
1,416,389,946,250	664,783,035,000	64,532,044,000	231,387,465,000	213,419,318,000	4,163,985,858,000	2,959,773,347,000	2,046,903,961,000	986,334,542,000	2016
1,119,923,697,250	569,380,819,000	163,781,348,000	213,706,937,000	460,977,315,000	3,220,424,716,000	1,795,768,720,000	2,040,749,708,000	494,600,015,000	2017
941,172,581,144	679,901,524,000	4,737,969,000	77,690,311,000	76,779,685,050	2,814,554,288,170	1,999,027,329,000	1,189,940,827,000	686,748,715,931	2018
429,136,210,336	87,913,437,966	56,932,382,000	174,141,951,000	60,415,196,286	939,958,870,720	1,262,695,642,672	516,382,454,161	334,649,747,883	2019
802,147,071,858	54,527,452,390	67,482,814,286	330,608,564,567	199,390,732,112	2,324,979,291,630	1,685,830,563,891	1,249,024,329,720	505,332,826,271	2020
916,681,336,207	40,998,738,000	78,932,382,000	367,789,969,555	202,196,449,290	2,692,780,604,904	1,940,619,120,513	1,408,600,255,976	601,533,169,417	2021
1,071,200,293,642	376,637,101,436	132,297,365,929	513,434,034,112	278,055,005,304	2,649,936,036,242	1,995,343,539,976	1,536,692,235,686	1,087,207,030,450	المتوسط
1,830,233,897,250	842,279,613,000	722,713,347,000	2,083,857,297,000	1,123,170,381,000	4,473,771,251,000	3,268,937,818,000	2,411,511,542,000	2,651,358,263,000	MA X
429,136,210,336	6,512,973,000	4,737,969,000	77,690,311,000	57,120,035,000	481,659,907,000	460,108,107,000	516,382,454,161	334,649,747,883	MI N

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ولسنوات مختلفة

## ٢. تحليل مؤشر المقاصة الالكترونية (ACH)

يعد نظام المقاصة الالكترونية من الانظمة المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي، حيث يتم من خلاله استحصال الصكوك من المصارف التي تعمل داخل العراق ولا تقتصر هذه المبادلات على الادارات العامة للمصارف وانما تتجاوز ذلك لتشمل معها فروع المصارف المشاركة ايضاً، وبعد معالجة هذه الصكوك يتم ارسال صافي المعالجة الى نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)، وقد بدأ العمل الفعلي





للنظام داخل العراق في ٢٠٠٦/٩/١٤ واقتصر العمل آنذاك على الفروع الرئيسية للمصارف، وقد بلغ عدد المصارف المشاركة (٧٣) مصرفاً، اما على مستوى الفروع فقد بلغ اجمالي الفروع المشاركة (٨١٥) فرعاً بعد مشاركة (٢٦) فرع في عام ٢٠٢١، وعلى مستوى المصارف عينة الدراسة وكما موضح في الجدول (٢) فقد بلغ متوسط مبالغ التحويل للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١) عن طريق هذا النظام (١٣٨,٨١٠,٢٣٣,١٣٠)، وقد تفوق المصرف الاهلي العراقي حيث بلغ في المتوسط (٤٢٩,٦٢٦,٨٩٨,٣٤٥) ليسجل اعلى متوسط مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة، ثم يليه مصرف بغداد ثانياً بمتوسط بلغ (١٦٩,٨٨٣,٣٩٠,٤٨٣)، وجاء مصرف آشور ثالثاً بمتوسط (١٦٩,٦٥٥,٣٨٣,٧٩٣)، في حين بلغ متوسط التحويلات لمصرف الخليج التجاري (١٠٨,٥٤٣,٩٧٢,٠٨٩)، وحل مصرف الاستثمار العراقي (١٠٥,٥٤٥,٢٢٣,٢٠٩) خامساً، وجاء بعده مصرف المنصور بمتوسط بلغ (٦٧,٤٥٤,٥١٢,١٧٢)، وفي المرتبة السابعة جاء المصرف التجاري العراقي بمتوسط تحويلات (٤٢,٩٤٨,٢٦٢,٥٣٤)، وقد سجل مصرف الائتمان العراقي ادنى متوسط للتحويلات حيث سجل المصرف متوسط (٤٢,٩٤٨,٢٦٢,٥٣٤).





جدول (٢) مؤشر المقاصة الالكترونية (ACH) للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)

المتوسط	المنصور	الانتماء العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	أشور	الخليج التجاري	الأهلي العراقي	بغداد	المصارف السنوات
28,083,69 8,613	14,601,40 0,259	4,372,753 ,829	23,330,76 0,162	9,893,00 7,387	38,648,77 6,087	93,322,65 5,444	17,169,47 5,573	23,330,76 0,162	201 2
93,699,89 2,265	39,623,85 5,188	34,778,56 0,536	129,163,2 00,182	66,601,9 40,227	28,227,48 1,397	165,392,6 70,204	156,648,2 30,204	129,163,2 00,182	201 3
165,301,2 63,983	630,841,2 31	43,537,52 7,912	64,215,27 8,731	92,423,1 84,944	367,475,4 80,326	233,730,2 92,512	280,807,9 34,368	239,589,5 71,837	201 4
171,794,4 40,047	7,962,612 ,359	6,530,916 ,973	70,491,45 1,303	41,778,2 72,385	554,742,6 86,583	185,191,4 31,693	255,576,3 21,334	252,081,8 27,749	201 5
112,802,3 00,850	27,027,16 1,385	45,637,45 8,719	48,677,86 5,110	46,659,3 65,464	346,424,6 13,326	87,384,79 2,996	198,678,6 67,767	101,928,4 82,032	201 6
130,413,9 05,970	108,728,0 53,632	5,672,349 ,870	16,966,43 6,520	40,287,5 23,892	252,736,4 03,736	149,277,4 15,636	360,642,8 30,413	109,000,2 34,063	201 7
179,866,9 96,153	92,492,22 8,027	84,594,19 4,077	59,439,15 4,965	37,843,0 58,097	24,455,24 0,979	50,579,07 3,724	829,649,8 13,894	259,883,2 05,459	201 8
115,399,4 86,170	144,887,4 65,904	8,024,222 ,415	67,945,49 1,787	21,039,7 60,972	12,319,37 0,823	24,908,66 7,119	472,550,9 74,623	171,519,9 35,719	201 9
265,897,6 31,975	435,953,6 17,985	66,115,53 8,557	480,229,6 38,760	33,489,6 76,523	36,887,99 5,463	46,877,35 2,008	844,978,3 02,146	182,648,9 34,359	202 0
209,995,6 99,317	62,224,79 1,620	294,890,7 69,059	90,717,85 3,239	39,466,8 35,446	34,635,78 9,213	48,775,36 9,558	879,566,4 33,128	229,687,7 53,269	202 1
138,810,2 33,130	67,454,51 2,172	16,824,22 2,415	105,545,2 23,209	42,948,2 62,534	169,655,3 83,793	108,543,9 72,089	429,626,8 98,345	169,883,3 90,483	المتوسط سط
265,897,6 31,975	435,953,6 17,985	294,890,7 69,059	480,229,6 38,760	92,423,1 84,944	554,742,6 86,583	233,730,2 92,512	879,566,4 33,128	259,883,2 05,459	MA X
28,083,69 8,613	630,841,2 31	4,372,753 ,829	16,966,43 6,520	9,893,00 7,387	12,319,37 0,823	24,908,66 7,119	17,169,47 5,573	23,330,76 0,162	MIN





المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ولسنوات مختلفة

### تحليل مؤشر كفاية رأس المال

هو من المؤشرات التي تستخدمها المصارف لتقييم ادائها، ويستخدم هذا المؤشر في قياس ومعرفة مدى قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المتوقعة، والتي اعتمدها لجنة بازل في مقرراتها، وقد حددها قانون المصارف العراقية في المادة (١٦) بنسبة لا تقل عن (١٢٪) للمصارف الخاصة و (١٥٪) للمصارف الحكومية، والجدول (٣) يبين ان المصارف عينة الدراسة قد احتفظت بنسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع ما هو مقرر فقد بلغت في المتوسط (194.68) الامر الذي يعطي للمصارف عينة الدراسة نسبة عالية من الامان والقدرة على مواجهة الخسائر والصدمات نتيجة الاعمال، ولكن هذا الارتفاع يعكس بصورة سلبية على ارباح وعائدات المصارف، فارتفاع هذه النسبة يدل على احتفاظ المصارف بنسبة عالية من الاموال من دون استخدام الامر الذي يؤثر سلباً على ارباح المصارف وكذلك على مدى مساهمته في النشاط الاقتصادي للبلد، اما على مستوى المصارف عينة الدراسة فقد كان المصرف التجاري العراقي يمتلك اعلى متوسط لكفاية رأس المال فقد بلغ (488.3%)، يليه بعد ذلك مصرف الائتمان العراقي بنسبة بلغت (326.4%) ثم مصرف المنصور ثالثاً بمتوسط بلغ (196.1%)، ثم مصرف اشور رابعاً بمتوسط بلغ (178%) وقد تراوح مصرفي الاستثمار العراقي والخليج التجاري بين (١٠٤-١٠٨٪) على التوالي، ثم يأتي بعد ذلك المصرف الاهلي العراقي بمتوسط بلغ (87.6%)، اما ادنى نسبة كانت من نصيب مصرف بغداد فقد بلغت في المتوسط (68.2%)، ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المصارف عينة الدراسة تمتلك ملاءة مالية مرتفعة الامر الذي يوضح مدى ضعف مشاركة المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية.





### جدول (٣) مؤشر كفاية رأس المال للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)

المصارف	بغداد	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الأهلي العراقي	أشور	الاستثمار العراقي	الائتمان العراقي	المنصور	المتوسط
السنوات	%	%	%	%	%	%	%	%	%
2012	55	414	51	133	66	77	314	243	169.13
2013	59	490	78	104	103	63	314	223	179.25
2014	58	760	74	112	140	93	286	211	216.75
2015	64	536	75	117	194	149	302	191	203.5
2016	89	729	91	103	52	130	374	226	224.25
2017	103	594	125	107	287	139	399	206	245
2018	127	658	131	85	276	122	370	205	246.75
2019	64	529	148	58	271	102	374	209	219.38
2020	29	74	121	31	222	105	266	135	122.88
2021	34	99	148	26	172	103	265	112	119.88
المتوسط	68.2	488.3	104.2	87.6	178	108.3	326.4	196.1	194.68
MAX	127	760	148	133	287	149	399	243	280.75
MIN	29	74	51	26	52	63	265	112	84

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية ولسنوات مختلفة.

ثانياً: التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

#### أ- تقدير نموذج (ARDL)

يوضح هذا الاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة (Y) والمتغيرات المستقلة (X) وكالتالي:





### جدول (٤) نتائج نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.922542	0.065618	14.0593	0.000
X1	1.3509	3.5310	3.81693	0.0006
X1(-1)	-1.0109	3.4910	-2.887483	0.0068
X2	-1.3410	5.5211	-2.426517	0.0209
X2(-1)	8.5511	5.8411	1.46472	0.0152
C	15.02583	16.01097	0.938471	0.0354
R-squared	0.897799	Mean dependent var		195.3301
Adjusted R-squared	0.882314	S.D. dependent var		44.44748
S.E. of regression	15.24791	Akaike info criterion		8.4274
Sum squared resid	7672.459	Schwarz criterion		8.683333
Log likelihood	-158.3343	Hannan-Quinn criter.		8.519227
F-statistic	57.97839	Durbin-Watson stat		2.216576
Prob. (F-statistic)	0.000			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يبين الجدول (٤) نتائج تقدير نموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (نظام التسوية الاجمالية الآتية RTGS، المقاصة الالكترونية ACH) والتابعة (كفاية رأس المال) قيد الدراسة، وان الاختبارات الاحصائية تبين جودة النموذج، اذ يلحظ من الجدول ان معامل التحديد  $R^2$  قد بلغ (٠,٨٩) اما قيمة ( $\bar{R}^2$ ) قد بلغت (٠,٨٨)، اذ يعني ذلك ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته (٠,٨٩) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، اما ما تبقى (٠,١١) فهي تمثل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج، بالاضافة الى ذلك فان معنوية النموذج تتضح من خلال اختبار قيمة (F- statistic) والتي كانت معنوية عند مستوى (٠,٠٥) بالتالي فان النموذج معنوي فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل.





## ب- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات (Bound Test)

يُظهر اختبار الحدود مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع (كفاية رأس المال) والمتغيرات المستقلة (نظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS، المقاصة الالكترونية ACH)، ومن خلال مقارنة قيمة (F) الجدولية عند المستوى (٥٪) والبالغة (٣,٨٧) مع قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١,٥٧٢٢٤٦) نجد ان قيمة (F) المحتسبة اقل من الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، اي عدم وجود تكامل مشترك، بالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للمدة قيد الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢١) ونرفض الفرضية البديلة. ويبين الجدول (٥) نتائج اختبار الحدود.

### الجدول (٥) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.572246	2
Critical Value Bounds		
Signif.	I(0)	I(1)
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5





المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

### ت- الارتباط التسلسلي

من خلال الاستعانة باختبار (Breusch-Godfrey) يتم التعرف في ما اذا كان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ام لا، وتبين نتائج الجدول (٦) ومن خلال قيمتي (F, Prob. Chi-Square) ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، فقد بلغت قيمة (F) فيه (٠,٨٥٩٩٧١) عند مستوى احتمالية (٠,٤٣٣) أي ان النموذج عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) غير معنوي بالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة الارتباط التسلسلي وكما في الجدول الاتي:

### جدول (٦) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	<b>0.859971</b>	<b>Prob. F(2,31)</b>	<b>0.433</b>
Obs*R-squared	<b>2.050057</b>	<b>Prob. Chi-Square(2)</b>	<b>0.3588</b>

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

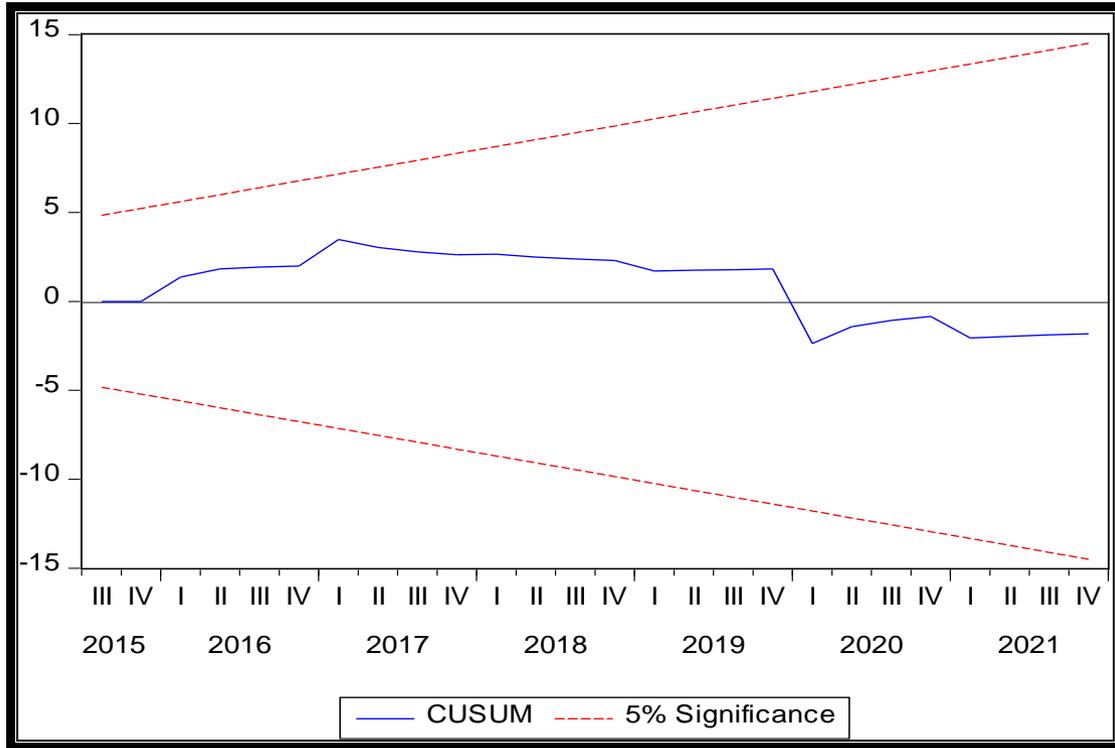
### ث- اختبار استقرارية النموذج (Cusum)

للتعرف على ما اذا كان النموذج مستقر ام غير مستقر خلال المدة قيد الدراسة نعلم على اختبار المجموع التراكمي للبواقي والذي اقترح من قبل Brown في عام ١٩٧٥، وكما يظهر في الشكل (١) ان النموذج مستقر حيث ان الرسم البياني للاختبار كان داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يشير الى صحة وانسجام النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ وكما في الرسم البياني الاتي:





### شكل (١) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. تعرض العالم خلال العقد الاخير الى ثورة وتطور كبير في مجال التكنولوجيا الرقمية، الا ان القطاع المصرفي العراقي لم يستفد بالشكل الامثل من هذه الثورة ويعود ذلك الى عدة اسباب منها:





أ- ضعف البنى التحتية السلوكية واللاسلكية.

ب- رداءة خدمة الانترنت والتي تؤثر سلباً على الخدمات المصرفية المرتبطة بالانترنت.

٢. يوضح التحليل المالي للمتغيرات ان متوسط التحويلات المالية عبر نظام التسوية الاجمالية الانية قد بلغ (1,071,200,293,642)، في حين بلغ متوسط المقاصة الالكترونية للمصارف عينة الدراسة (138,810,233,130) .

٣. اظهر التحليل المالي لمتغيرات الدراسة ان المصارف قيد الدراسة تحتفظ بمقدار اكبر من اللازم ضمن مؤشر كفاية رأس المال، فقد بلغ في المتوسط (٦٨,١٩٤٪)، والذي يجعلها تتمتع بقدر كبير من الامان، الا ان هذا الارتفاع يؤثر سلباً على ارباح هذه المصارف.

٤. اظهرت نتائج النموذج القياسي (ARDL) المستخدم في تحديد العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي للعمليات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية ان ليس هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بالاعتماد على اختبار الحدود (Bound Test).

٥. كما تظهر نتائج المعلمات المقدر للمتغيرات في النموذج ان هنالك ارتباط وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٦. اظهرت النتائج ان نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) في المصارف عينة الدراسة له تأثير موجب على مؤشر كفاية رأس المال.

٧. ان المقاصة الالكترونية (ACH) في المصارف عينة الدراسة لها تأثير سلبي على مؤشر كفاية رأس المال.





## ثانياً: التوصيات

١. الاهتمام في تطوير القطاع المصرفي هو حجرة الاساس لبناء أي دولة لذا نجد ان من الضروريات اصلاح القطاع المصرفي ليكون اكثر نشاطاً و انتاجية، اذ يعد المصدر الاساس في تمويل الاعمال والمشاريع الاقتصادية.

٢. نشر الثقافة الالكترونية لدى الجمهور، ويتم ذلك من خلال رفع التخصيص المالي المخصص لأغراض الاعلان والتسويق، او من خلال التدخل الحكومي في اصدار بعض القرارات التي من شأنها ان تدفع بالأفراد الى استخدام التكنولوجيا.

## المصادر

### المصادر العربية

١. قاموس المعاني الجامع، (٢٠٢٠). معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي إلكتروني، قاموس اللغة العربية المعاصرة، القاموس المحيط، المعجم الوسيط، الغني، متاح في:  
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar>

٢. الطيري، متعب عبدالله غانم، " دور اليات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الاعمال الكويتية"، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٣. العنزي، شاهين، سالم محمد معطش جمعان، عبد الحميد احمد، " دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد ١٩





٦. دراسة ميدانية على البنوك الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد ٦، العدد ١، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠.
٤. بريس، جبر، احمد كاظم، ورود قاسم، "تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف"، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٦، العدد ٦٥، ٢٠٢٠.
٥. علام، وليد كامل محمددين كامل، "التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي خدمة العملاء"، جامعة أسوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢١.
٦. رشوان، قاسم، عبدالرحمن محمد سليمان، زينب عبدالحفيظ احمد، "دور التحول الرقمي في رفع كفاءة اداء البنوك وجذب الاستثمارات"، المؤتمر الدولي الاول في تكنولوجيا المعلومات والاعمال، ٢٠٢٠.
٧. مندورة، محمد حسن، "أثر التحول الرقمي في معاملات المؤسسات العامة في تحسين الخدمات المؤسساتية في سورية"، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، ٢٠٢١.
٨. الطاس، خضور، هيثم، محمد فائز، "الجوانب القانونية للمقاصة الالكترونية للشيكات"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٣، العدد ١٦، ٢٠٢١.
٩. ليندة، زرداني، "فعالية تطبيق المقاصة الالكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك"، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، ٢٠١٥.
١٠. توفيق، زيرمان، ادارة المخاطر التشغيلية واثرها على السلامة المصرفية وفق اتفاقية بازل ٢. دراسة حالة بنك سوسيتيه، اطروحة دكتوراه، ٢٠١٧.





<https://www.researchgate.net/publication/365265095> .

١١ . الموسوي، امير علي خليل، جنان مهدي شهيد الدهان، هدير خيون عاشور الجبوري، استخدام نموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٤، العدد ٥٨، ٢٠١٨ .

#### المصادر الاجنبية:

1. Hanelt , A. Piccihihi , E, Gregory , R . Hildebr ,B . Kolbe, L. (2015) "Digital transformation of Primarily Physical Industries exploring the Impac of digital trends on Business models of automobile manufacturers , Geory, august , University Gottingen , Information management , Gottinger Germany, 12th International Conference on Wirtschaftsinformatik.
2. Neil Perkin & Peter Abraham, (2017), " Building the Agile Business through Digital Transformation":p51.
3. Florian Diener, Miroslav Spacek, (2021), "Digital Transformation in Banking: A Managerial Perspective on Barriers to Change".
4. Morten L. Bech, Bart Hobijn, (2006), " Technology Diffusion within Central Banking: The Case of Real-Time Gross Settlement".
5. Aspal Prevesh, Naresh Malhotra, (2012), Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks.





6. Yaaba Baba N., Idris Adamu, (2015), Financial Soundness Indicators: The Case of Nigeria.

### التقارير

١. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١.

